مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد 06 / العدد: 02 (2022)
ص ص.(363-388)

الإرهاب العابر للحدود في المنطقة العربية وانعكاساته على الاستقرار السياسي (2011 -2022)

Cross-border terrorist organizations in the Arab region and its reflection on political stability (2011-2022)

د.زهيرة كوري، مخبر الحوكمة والتنمية المستدامة، جامعة لونيسي علي-البليدة-(الجزائر)

Za.kouri@univ-blida.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/01 تاريخ القبول: 2022/10/19 تاريخ النشر: 2022/12/27

الملخص:

لقد عرف العالم العربي مع مطلع العام 2011 قيام ثورات شعبية مطالبة بتغيير الأنظمة السياسية الاستبدادية وإقامة أنظمة ديمقراطية، إلا أن هذه الثورات قوبلت مطالبها بالرفض والمراوغة من الأنظمة الحاكمة ووصل الأمر إلى حد استخدام القوة العسكرية لردعها، وهو الأمر الذي فتح الباب لانتشار العنف بكل أشكاله والتي من أهمها الإرهاب.

فقد أصبحت الدول العربية بيئة خصبة لانتشار عدة تنظيمات إرهابية عابرة لحدود الدول كالعراق وسوريا وليبيا واليمن، مستغلة هشاشة الأنظمة السياسية وفشلها في احتواء شعوبها، وهو الأمر الذي أثر على الاستقرار السياسي في المنطقة من خلال تأجيل مشروع التحول الديمقراطي وتأجيج الصراعات الإثنية والعرقية وتكريس النفوذ الأجنبي وصراع القوى الكبرى، إضافة إلى خلق عدة أزمات اقتصادية واجتماعية. خاصة منها أزمة اللاجئين.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، المنطقة العربية، الاستقرار السياسي، الثورات العربية، الجماعات الإرهابية.

Abstract:

At the beginning of 2011, the Arab world knew the emergence of popular revolutions demanding the change of authoritarian political regimes and the establishment of democratic regimes. However, these revolutions were met with rejection and evasion by the ruling regimes, and the matter reached the point of using military force to deter them, which opened the door to the spread of violence in all its forms, which one of the most important is terrorism.

The Arab countries have become a fertile environment for the spread of several transnational terrorist organizations, such as Iraq, Syria, Libya and Yemen, taking advantage of the fragility of political regimes and their failure to contain their people, which has affected political stability in the region by postponing the democratic transformation project, fueling ethnic and racial conflicts, and consolidating foreign influence and conflict. The major powers, in addition to creating several economic and social crises. Especially the refugee crisis.

Key words: Terrorism, the Arab region, political stability, Arab revolutions, terrorist groups

مقدمة:

عرفت الدول العربية ظاهرة الإرهاب وصعود ما يسمى بالحركات الجهادية في ظل ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي مثل الجزائر ومصر إلا أنها لم تكن تتعدى حدود الدولة الواحدة رغم اشتراكها في الفكر والمنطلقات العقائدية، لكنه وبعد ثورات الربيع العربي ظهر شكل جديد لهذه الظاهرة وهو العابر لحدود الدول، الذي تمثله تنظيمات تسعى لبسط نفوذها من منطلق إحياء الخلافة الإسلامية التي لا تعترف بالحدود.

ولأن موجة العنف الشديدة التي تعرفها المنطقة العربية جراء تزايد نشاط الجماعات الإرهابية تشكل خطرا على مستقبل الدولة في الوطن العربي وتطرح جملة تحديات داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وكذا خارجية من حيث تزايد سبل التدخل والنفوذ الخارجي في المنطقة، فإن هذه الدراسة ستسعى إلى الإحاطة بظاهرة الإرهاب وأهم تداعياته على استقرار المنطقة.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في أهمية المتغيرات التي تتناولها وهي الإرهاب والاستقرار السياسي، حيث أصبح الإرهاب من أكثر التحديات التي تواجه الدول والتي تؤثر على الاستقرار فيها على كافة المستويات خاصة في ظل العولمة والتطور التكنولوجي الذين جعلا من الإرهاب ظاهرة عالمية. كما أن أهمية الدراسة تنبع من أهمية المجال الجغرافي الذي سيتم فيه إسقاط العلاقة بين متغيري الدراسة وهما الإرهاب والاستقرار السياسي، ويتعلق الأمر بالمنطقة العربية التي انتشر فيها الإرهاب بشكل واسع وسريع بعد ثورات الربيع العربي ليصل به الحد إلى تهديد وجود هذه الدول وكياناتها.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة نظريا بمفهوم الإرهاب وأهم المفاهيم المشابهة له، إضافة إلى التعرف على أهم الظروف التي أدت إلى الانتشار الواسع له في المنطقة العربية

كمدخل لمحاولة إيجاد تفسير لهذه الظروف وتجاوزها على كافة الأصعدة، ورسم إطار عام للظاهرة يمكن من إيجاد الحلول الكفيلة للتصدي لانعكاساتها الخطيرة على كافة المستويات، هذه الحلول التي يمكن أن تشكل أرضية مناسبة تنطلق منها الأنظمة وحتى المجتمعات العربية في مجابهة تلك التحديات.

-الإشكالية والتساؤلات الفرعية:

تسعى الدراسة إلى البحث في ظاهرة الإرهاب العابر للحدود في المنطقة العربية في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2022 أي بعد اندلاع الثورات العربية، من حيث أسباب تناميها وأهم انعكاساتها على أمن واستقرار المنطقة، وذلك سعيا منها للإجابة على الإشكالية المحورية التالية:-

لماذا توسعت ظاهرة التنظيمات الإرهابية وامتد نفوذها عبر الحدود بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، وما انعكاس ذلك على أمن واستقرار المنطقة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تطرح الدراسة التساؤلات الفرعية التالية:-

- ماهو مفهوم الإرهاب؟
- ما هي العوامل التي أسست لانتشار الإرهاب في المنطقة العربية وامتداد نفوذه عبر الحدود؟
- كيف أثرت الظاهرة الإرهابية على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية؟

-الفرضيات:

ترتبط دراسة ظاهرة الإرهاب والاستقرار السياسي في المنطقة العربية بفرضيتين أساسيتين، هما:

- للثورات العربية دوراً في نمو ظاهرة الإرهاب العابر للحدود.

- نمو التنظيمات الإرهابية ونفوذها أثر سلبا على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية.

المناهج والاقترابات:

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي من حيث التعريف بالإرهاب والتمييز بينه وبين المفاهيم المشابهة له، أما من حيث التحليل فستعتمد على الاقتراب البنائي الوظيفي من منطلق أن الإرهاب يتشكل نتيجة فقدان التوازن الذي قد يصيب المجتمع، وما ينجر عنه من تحطم في المعايير وسيادة الفوضى، وهو حال النسق العربي خاصة منه الدول التي تعرف امتدادات أوسع للظاهرة الإرهابية، إضافة إلى استعمال أهم مدخل طرح في دراسة هذه الظاهرة وهو مدخل المسببات المتعددة Multi Causal Approche الذي يعزي ظاهرة الإرهاب إلى جملة مسببات متنوعة سياسية ودينية واقتصادية واجتماعية، والذي يمكن من خلاله الإحاطة بجميع ما يخص الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية.

- تقسيمات الدراسة:

ستتناول الدراسة هذا الموضوع من خلال التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإرهاب وتمييزه عن المفاهيم الأخرى المشابهة له.

يثير موضوع الإرهاب من حيث التعريف خلافا ونقاشا حادا لأسباب ترتبط به كمصطلح في حد ذاته وكذا لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تحددها كل بيئة يمارس فيها، كما أن صعوبة التعريف ترجع لتداخله مع مصطلحات أخرى كالجريمة السياسية والعنف والجريمة المنظمة، لهذا ستعمل الدراسة على تحديد ماهيته والتمييز بينه وبين المصطلحات الأخرى المشابهة له.

أولا: تعريف الإرهاب.

يحمل مصطلح الإرهاب عدة تعريفات سواء من الموسوعات أو من الفقهاء والسياسيين أو حتى من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر حول أعمال العنف التي يمكن أن ينطبق عليها مصطلح الإرهاب وبالنظر إلى السياق الفكري والسياسي والعقائدي الذي ينتمي إليه كل طرف، وعليه ستحاول الدراسة الإلمام بمجمل التعاريف التي قدمت لمصطلح الإرهاب والتفريق بينه وبين أهم المفاهيم المشابهة له.

1-تعريف الإرهاب لغة:

كلمة إرهاب هي مصدر الفعل أرهب، بمعنى خوف وأرهب، والراهب مصدره الرهبة والرهبانية بفتح الراء فيهما، والترهب أي التعبد (الرازي، 1962، صفحة 256)، وقد وردت كلمة الرهبة في القرآن الكريم في أكثر من موضوع، منها الرعب والخوف في قوله تعالى " وأعدُّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم" (القصص، الآية 32).

أما كلمة إرهاب في اللغات الأجنبية، ففي اللغة الإنجليزية هي Terror، وترجع في أصولها إلى الفعل اللاتيني Ters ويعني الترويع أو الرعب (حسين، 2012، صفحة 20)، كما أن كلمة إرهاب في اللغة الفرنسية Terrorisme لها نفس المعنى الوارد في اللغة الإنجليزية حيث تعني الخوف والقلق من تهديد غير مألوف وغير متوقع (حسين، 2012، صفحة 32).

إن الملاحظ على التعاريف اللغوية هو اتفاقها على أن الإرهاب سلوك يتميز بالعنف والترويع والتخويف.

2-تعريف الإرهاب اصطلاحا:

طرح المفكرون عدة مفاهيم للإرهاب منها من ركزت على الغاية من الإرهاب ومنها من ركزت على الوسيلة إلا أنها اتفقت على ارتباط الإرهاب بالعنف، فعرفه المعجم الوسيط

بأنه "وصف يطلق على اللذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية" (محي، 2014، صفحة 34)، في حين عرفه قاموس أكسفورد بأنه "مصطلح سياسي يرجع إلى جماعة اليعقوبيين التي عرفت بأعمالها الإرهابية العنيفة إبان الثورة الفرنسية وأن الإرهابي هو كل من يحاول تعزيز أفكاره وأرائه باستخدام التهديد والإكراه بالعنف" (حسين، 2012، صفحة 32)، وعليه فإن هذه التعاريف الموسوعية ركزت على هدف الإرهاب أيا كان شكله وهو تحقيق أغراض سياسية.

أما سورتيل Sottile فوصفه بالعمل الإجرامي المقترن بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف معين (شوكري، 2008، صفحة 23)، في حين اعتبره ويكينسون Wilkinson بأنه " نتاج العنف المتطرف الذي يرتكب من أجل الوصول إلى أهداف سياسية معينة يضحى من أجلها بكافة المعتقدات الإنسانية والأخلاقية" (شوكري، 2008، صفحة 25)، أما صلاح الدين عامر فعرفه بأنه" الاستخدام المنظم للعنف وحوادث الاعتداء الفردية أو الجماعية أو التخريب من أجل تحقيق هدف سياسي" (حسين، 2012، صفحة 22).

انتقالا إلى الفكر الإسلامي فيلاحظ ورود كلمة الرهبة في القرآن الكريم في أكثر من موضع، ومن بين تلك المعاني الرعب والخوف في قوله تعالى " وأعدُّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم" (القصص، الآية 32). فالإسلام جاء لحفظ الضرورات الخمس وهي مقاصد الشريعة المتمثلة في حفظ الدين، النفس، العقل، العرض والمال، وهي مقاصد تتنافى مع الإرهاب، لهذا فمفهومه لم يختلف كثيرا عن تلك التي طرحتها التعاريف الوضعية حيث عرفه مجمع الفقه الإسلامي بأنه "العدوان الذي يمارسه الأفراد أو الجماعات أو الدول بغيا على الإنسان في دينه ودمه وعقله وماله وعرضه، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصورة الحرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو

التهديد يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي" (قيراط، 2011، صفحة 79)، وبهذا فإن مفهوم الإسلام للإرهاب يوضح مدى براءة الإسلام مما ينسب إليه من أعمال عنف وتخريب، وكل أشكال وأنواع الإرهاب.

إن تعريف الإرهاب في الاتفاقيات الدولية عرف أيضا إشكالا كبيرا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أعقبتها حملة دولية لمحاربة الإرهاب في ظل طرح إشكالية المقاومة خصوصا المقاومة الفلسطينية، حيث عرفت لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة الإرهاب عام 1980 على أنه "عمل من أعمال العنف الخطيرة يصدر من فرد أو جماعة بقصد تهديد هؤلاء الأشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم، سواء كان يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد آخرين ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو المواقع" (وقاف، 2006، صفحة 13).

أما الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب فعرفته على أنه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كان بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم أو إيذائهم أو تعريض حياتهم وحرياتهم للخطر (محي، 2014، صفحة 34).

وعليه يبدو أن معظم التعريفات متفقة على حد أدنى من العناصر، وهي:

- الاستخدام غير المشروع للعنف.
- الترويع العام.
- تحقيق أهداف سياسية.

ثانيا: تمييز مفهوم الإرهاب عن المفاهيم الأخرى المشابهة له.

إن صعوبة تحديد تعريف للإرهاب تكمن في تداخله مع جملة من المفاهيم الأخرى التي تتفق معه من حيث استخدام العنف وحتى تحقيق أهداف سياسية، وأهم هذه المفاهيم:

1-التطرف:

يرتبط التطرف بمعتقدات وأفكار بعيدة عما هو معتاد ومتعارف عليه سياسيا واجتماعيا ودينيا دون ارتباط تلك المعتقدات بسلوكيات مادية عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة، لذا فالتطرف الفكري يعتبر الأساس العقائدي أو الإيديولوجي للإرهاب في العالم (حسين، 2012، صفحة 33).

2-المقاومة الوطنية:

أقر القانون الدولي أن المقاومة الوطنية أداة فاعلة ومشروعة لممارسة الحق في تقرير المصير ومكافحة الاستعمار بكل أصنافه ومستوياته وأساليبه (حسين، 2012، الصفحات 40-41)، وتشمل المقاومة ضد الاستعمار في البلاد والأقاليم المستعمرة ونضال الشعوب بصفة عامة من أجل الحصول على تقرير المصير (شوكري، 2008، صفحة 92).

3-حرب العصابات:

تعرف حرب العصابات على أنها أسلوب للقتال المحدود تقوم به مجموعة من المقاتلين في ظروف مختلفة عن الظروف المعتادة للحرب، وهي تمارس نشاطاتها بقوات عسكرية تقليدية من خلال الهجمات المفاجئة وتركز عملياتها في الأماكن الجبلية ومفارق الطرق والقرى، مستهدفة العسكريين فقط من أجل التقليص التدريجي للمساحات المحتلة، وعادة ما تستخدم حرب العصابات من طرف حركات التحرير والمقاومة ضد الاحتلال، بينما لا يفرق الإرهابيون بين الأهداف العسكرية والمدنية ولا ينتظمون في وحدات عسكرية وتتركز أعمالهم في المناطق الحضرية (حسين، 2012، الصفحات 47-48).

4-الجرائم السياسية:

يمكن التمييز بين الجرائم السياسية والإرهاب من حيث أن ضحايا الإرهاب غير محدودين مما يؤدي إلى انتشار شعور عام بالخوف بينما في حالة الجريمة السياسية لا يقع ضرر مادي على أفراد المجتمع، وينعدم الإحساس بالخطر العام، فهي غالبا تتعلق بإبداء رأي مخالف (حسين، 2012، الصفحات 50-51).

5-حق الدفاع الشرعي:

يعرف بأنه الحق الذي يقره القانون الدولي لمجموع الدول باستخدام القوة ضد أي عدوان مسلح يرتكب ضد سلامة إقليمها أو استقلالها السياسي، شريطة أن يكون استخدام القوة هو الوسيلة الوحيدة لدرء ذلك العدوان ومتناسبا معه.

وقد حسم ميثاق الأمم المتحدة حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي بقاعدة عامة ملزمة لكافة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي وهي حظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية إلا في حالة رد العدوان (الدفاع الشرعي) (شوكري، 2008، الصفحات 98-99).

6-الجريمة المنظمة:

ترتكبها منظمات أو عصابات إجرامية بهدف تحقيق أرباح مالية ومادية، بينما الإرهاب يقوم به أفراد وجماعات سعيا لتحقيق أهداف وأغراض سياسية، وتتفق الجريمة المنظمة والإرهاب من حيث سعيهما لنشر الرعب والخوف رغم اختلافهما في نوع الرعب، كما أن المنظمات الإرهابية تستفيد من أساليب عمل المنظمات الإجرامية من أجل تزوير الوثائق وتوفير الأسلحة وغسيل الأموال (محي، 2014، الصفحات 75-76)، ومن أمثلة المنظمات الإجرامية المافيا الإيطالية والكارتلات الكولومبية.

المحور الثاني: تطور الجماعات الإرهابية في المنطقة العربية وعوامل انتشارها.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، زادت موجة العنف في العالم كله ولم تعد تخص منطقة أو إقليما معينا، وقد بدت تجليات العنف في تزايد نشاط الجماعات الإرهابية بعد هذه الأحداث وما أفرزته من كراهية شديدة وعداء للإسلام والمسلمين، وعليه سيتناول هذا المحور صورة هذه الجماعات في المنطقة العربية وأسباب انتشارها وامتدادها بسرعة في هذا المجال الجغرافي.

أولا: تطور الجماعات الإرهابية في المنطقة العربية.

إن ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية هي نتيجة لمسار تراكمي تطورت عبره الجماعات المتطرفة بحيث انتقلت من الإرهاب المحلي في كل دولة على حدى إلى إرهاب عابر لحدود الدول داخل هذا الحيز الجغرافي، ووفق هذا التطور التراكمي صنف المختصون في دراسة الجماعات الإسلامية المتطرفة الجماعات الإرهابية وفق الأجيال التالية:

1-الجيل الأول:

يتمثل في التنظيمات المركزية الكبرى التي نشأت في مصر وقامت على أفكار السيد قطب الذي كان يدعو إلى محاربة نظم الحكم العربية لكونها علمانية كافرة (محاربة العدو القريب)، وعلى هذا الأساس وجه جل أنصار هذا الجيل أنشطتهم نحو النظام المصري (الدسوقي، 2014، صفحة 68).

2-الجيل الثاني:

المتمثل في التنظيمات الجهادية الأممية ممثلة في أسامة بن لادن الذي قام على مواجهة العدو البعيد قبل القريب، هذا الجيل الذي ظهر في إطار محاربة الوجود السوفياتي في أفغانستان واستطاع أن يستقطب عناصر هائلة من الدول العربية من خلال فكرة الجهاد.

وقد كان أسامة بن لادن مدعوما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في حربه ضد السوفيات إلا أن تدخل الأمريكان في العراق وإقامتهم قواعد عسكرية في المملكة العربية السعودية جعل بن لادن يعلن عداءه الصريح للولايات المتحدة ودعا إلى مقاومتها من خلال تأسيسه لتنظيم القاعدة (الدسوقي، 2014، صفحة 69).

جاء إعلان تأسيس الجبهة الإسلامية العالمية لمحاربة اليهود والصليبيين في فبراير 1989، والتي عرفت فيما بعد بتنظيم قاعدة الجهاد أو تنظيم القاعدة، وقد أسست لها فروعا في جزيرة العرب وبلاد الرافدين والمغرب العربي وغيرها من الدول، وقد وقَع على تأسيسها مجموعة متنوعة من أبرز الإسلاميين في العالم العربي والإسلامي ما يعكس طرحها الأممي الذي قام أساسا على محاربة العدو الخارجي قبل الداخلي، وكان في مقدمتهم أسامة بن لادن وأيمن الظواهري زعيم تنظيم الجهاد المصري (عماد، 2013، صفحة 1309)، وقد اتسع مفهوم القاعدة بعد أحداث 11 سبتمبر فبعدما كانت تتشكل من الذين جاهدوا في أفغانستان زاد توسعها لتضم عدة تنظيمات قطرية جهادية مسلحة، لتتحول إلى شبكة عالمية لها فروع معلنة والتي كان أهمها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي تأسس في العام 2003 وكذلك تنظيم بلاد الرافدين لأبي مصعب الزرقاوي الذي ظهر في 2004، إضافة إلى تنظيم القاعدة في المغرب العربي بقيادة عبد الملك دودكال (أبي مصعب داوود) في 2007 (عماد، 2013، صفحة 1341)، وقد كانت أحداث 11 سبتمبر إعلانا عن تعولم الحركات الإسلامية المتطرفة بعد ضربها العمق الاستراتيجي الأمريكي.

3-الجيل الثالث:

لعبت الشبكة العنكبوتية والثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام دورا محوريا في بروز هذا الجيل والتعريف به عالميا، وارتبط هذا الجيل بالثورات العربية التي لعبت دورا

أساسيا في بروزه ونموه وتوسعه في الأقطار العربية، وتجسد في ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية.

تعود أصول هذا التنظيم المعروف باسم داعش إلى جماعة التوحيد والجهاد التي أسسها الأردني أبو مصعب الزرقاوي في العراق سنة 2004 كرد فعل على الاحتلال الأمريكي للعراق، والذي أعلن مبايعته لزعيم القاعدة في 2006 وتحويله اسم التنظيم إلى القاعدة في بلاد الرافدين، وبعد مقتله تم انتخاب أبو حمزة المهاجر زعيما للتنظيم وبعدها أبو عمر البغدادي الذي أسس دولة العراق الإسلامية، غير أنه بعد مقتله في 2010 خلفه أبو بكر البغدادي الذي أعلن في أفريل 2013 أن جبهة النصرة في سوريا هي امتداد لدولة العراق الإسلامية، فقام بإلغاء اسمها وجمعهما تحت اسم واحد هو "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وقام في جوان 2014 بالإعلان عن قيام الخلافة الإسلامية وتنصيب نفسه إماما وخليفة للمسلمين في كل مكان، إضافة إلى دعوته الفصائل الجهادية في مختلف أنحاء العالم لمبايعته (تنظيم الدولة الإسلامية، 2014).

وعليه فإن الجماعات الإرهابية في المنطقة العربية قد قامت على الفكر السلفي المبني على الجهاد، وهي كفكرة عابرة لحدود الدول منذ نشأتها إلا أن تجسيدها على أرض الواقع لم يكن ليتحقق لولا العولمة التي قدمت قنوات متعددة سمحت بانسياب الأفكار عبر المجتمعات وفتحت المجال لاختراق سيادة الدول، إضافة إلى الثورة التكنولوجية التي شكلت الشبكة العنكبوتية أهم إنجازاتها التي ساعدت الإرهاب لعبور حدود الدول دون استئذانها.

ثانيا: عوامل انتشار ونفوذ الجماعات الإرهابية.

يعزو العديد من المفكرين ظاهرة الإرهاب إلى عدة عوامل تتراوح ما بين الداخلية والخارجية وما بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، وعليه فإن

هذه الدراسة ستفصل في هذه العوامل التي تستمد الجماعات من خلالها وجودها وتوسعها في المنطقة العربية خاصة بعد قيام ثورات الربيع العربي.

1-العوامل السياسية والأمنية:

يظهر دور العامل السياسي في تكريس العنف في المنطقة العربية من خلال فشل الثورات في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها والعودة بالنظم العربية إلى طبيعتها التسلطية، التي كانت في الأساس من أهم العوامل التي جعلت للعنف موضعا في الحياة السياسية منذ محاولة الحركات الإسلامية المشاركة في اللعبة الديمقراطية.

فقد عُرفت الأنظمة العربية بمركزية السلطة السياسية من خلال تركيزها عسكريا وسياسيا وأمنيا في شخصية الحاكم، مما أدى إلى زيادة العنف والقمع في الحفاظ على الاستقرار السياسي، أضف إلى ذلك محورية الدولة في تسيير المؤسسات الاقتصادية مما أحبط أي مبادرة لخروج المواطن من فلك السلطة.

كما أن عدم إمكانية التناوب الديمقراطي على السلطة في الوطن العربي وغياب إيديولوجية مستقرة وقواعد واضحة للعمل السياسي الديمقراطي جعل الأنظمة السياسية غير قادرة على استيعاب القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة في المجتمع العربي وخاصة فئة الشباب (والي، 2003، الصفحات 73-74).

إن الأنظمة السياسية في الوطن العربي قد كبلت شعوبها بقيود القمع والاستبداد ما أفقدها الشرعية السياسية رغم تبنيها لإصلاحات سياسية وقانونية بقيت شكلية ومعبرة عن عدم صدق نوايا الحاكمين نحو الانفتاح السياسي.

وكانت نتيجة استبداد الأنظمة تصاعد القوى السياسية والاجتماعية المطالبة بحقها في المشاركة السياسية والتعبير عن نفسها، وقد شكلت الحركات الإسلامية أكثر هذه القوى التي اصطدمت بها الأنظمة والتي صنعت لنفسها قاعدة شعبية كبيرة من خلال استغلال

فشل الأنظمة العربية من جهة واللعب على وتر الفكرة الدينية المرسخة في المجتمع العربي من جهة أخرى.

إن الأنظمة السياسية العربية التي تعرف اليوم الانتشار الأكبر لموجة العنف كمصر وليبيا وتونس والعراق وسوريا هي تلك الأنظمة التي رفضت التعامل أو التعايش مع الحركات الإسلامية أو الاعتراف بها، من خلال حلها أو التضييق على ممارساتها واحتواء المؤسسات الدينية، ومنع هذه الحركات من ولوج الحياة السياسية (الشيباني، 2006، صفحة 277) ، مقابل دول أخرى استطاعت خلق نوع من التوازنات معها كدول الخليج العربي، أو حتى السماح لها بالدخول في الانتخابات بهويتها الإسلامية المعلنة ضمن العملية الديمقراطية كالأردن والمغرب.

وعليه، فإن ظهور الحركات الإرهابية بعد اندلاع الثورات العربية ارتبط أساسا بفشل هذه الثورات في تحقيق أهدافها والمتمثلة في الانفتاح السياسي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الانقلاب على انجازات الثورة وعودة السلطوية والمبالغة في استخدام العنف ضد المتظاهرين والمحتجين كما حدث في مصر شكل المنعرج الحاسم في تأجيج العنف بكل صوره.

إن الانهيار الكلي أو الجزئي للدول نتج عنه ضعف في مؤسساتها السياسية كتونس ومصر وحتى شلل شبه تام كليبيا، وقد انجر عن هذا الضعف صراعات مناطقية وحتى قبلية وطائفية، استغلتها الجماعات الإرهابية كأدوات للسيطرة (الصواني، 2013، صفحة 35).

2-العوامل الجغرافية والطبيعية:

تشكل المعطيات الجغرافية قوة للدولة، حيث كلما استطاعت التحكم في حدودها والاستفادة من ثرواتها كلما حققت لنفسها مكانة محورية في البيئة التي تتواجد بها،

وبالانتقال إلى الوطن العربي فإنه يمتلك مؤهلات جغرافية تمكنه من أن يكون قوة إقليمية في المنطقة إلا أن ثورات الربيع العربي وما نتج عنها من ضعف الدول جعل من الجغرافية تلعب دورا سلبيا، فترامي الحدود في المنطقة شكل صعوبة للتحكم فيها في ظل وهن المؤسسات الأمنية مثلما هو الحال في ليبيا وكذا صعوبة بعض التضاريس التي تصعب من مهمة قوات الأمن.

كما أن المنطقة العربية وحدة متجانسة جغرافيا ما يجعلها ناقلا سهلا للبشر، ويتجسد ذلك من خلال التدفقات البشرية الهائلة من الدول المتضررة من الإرهاب إلى الدول الأقل تضررا كما هو شأن اللاجئين من سوريا وكذا الجماعات الإرهابية والمقاتلين الذين يتنقلون من ليبيا إلى بلاد الشام وإلى المغرب العربي ومنه إلى دول الساحل.

3-العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

من الأسباب التي ساهمت أيضا في صعود الحركات الإسلامية العنيفة الأوضاع الاقتصادية المتردية التي عرفتها المنطقة والتي تولدت عنها أزمات اجتماعية زادت من حدة الفقر والتهميش، وهو الأمر الذي ساعد الجماعات المتطرفة على تجنيد الشباب والأفراد الساخطين على الأوضاع التي آلت إليها حياتهم.

إن تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية قد شكل أهم دافع للقيام بالثورات العربية، حيث كانت أغلب الدول العربية خاصة تلك التي تشهد موجات العنف الشديدة تعرف تدني مستويات الدخل وارتفاع نسب الفقر والأمية، فقد رسم تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 صورة قاتمة للوضع العربي الراهن من النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كما أن الإحصائيات قد أشارت أن مجمل الناتج الاقتصادي المحلي العربي في نهاية القرن العشرين وصل بالكاد إلى 604 مليار دولار، أي لا يزيد إلا قليلا عن الناتج الإجمالي لأفقر دولة أوروبية وهي اسبانيا (559 مليار دولار)، وهذا راجع

لضعف الاقتصاديات العربية واتسامها بالطابع الريعي (الأسدي، 2014، صفحة 13)، كما أشار تقرير دولي لمنظمة العمل الدولية على أن التقديرات العامة للبطالة في العالم العربي لعامي 2009 و2010 وصلت إلى 25% كأعلى معدل إقليمي في العالم، وأظهر تقرير صادر عن الجامعة العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن 40% من سكان الدول العربية أي 140 مليون يعيشون تحت خط الفقر، وأنه لم يكن هناك أي انخفاض في معدلات الفقر بالمنطقة العربية على مدى السنوات العشرين الماضية (الأسدي، 2014، الصفحات 21-22).

إن جل هذه الأسباب قد شكلت أرضية خصبة للمنظمات الإرهابية لتحل محل الأنظمة وتستغل فشلها وإحباط المواطن نفسيا واقتصاديا واجتماعيا، خصوصا بعد تراجع الأوضاع الاقتصادية نحو الأسوأ بعد الاضطرابات السياسية التي عرفتها المنطقة جراء الثورات العربية.

فقد صرح الدكتور محمد التويجري (الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ورئيس قطاع الشؤون الاقتصادية) أن الثورات العربية أفقدت الاقتصاد العربي نحو 25% من نمو الناتج المحلي الإجمالي، ووصلت خسارة التجارة والسياحة إلى نحو 56 مليار دولار (معتز، 2012، صفحة 278)، وهو ما انعكس سلبا على المؤشرات الاجتماعية حيث بلغت نسبة البطالة في تونس ومصر في العام 2010 على التوالي 13% و9%، بينما وصلت إلى 16% و12.2% في العام 2011 (معتز، 2012، صفحة 299).

أما على صعيد الواقع الاجتماعي فقد أفادت إحصائيات للبنك الدولي إلى وجود خلل كبير في أنماط توزيع الدخل مما انعكس على مؤشرات الفقر، حيث أشار البنك إلى أن حصة الدخل لأدنى 20% من السكان في العديد من الدول العربية لا تتجاوز 9.2% و8.7% و7.7% في كل من مصر والعراق والأردن على التوالي، ولم يختلف الأمر حتى في دولة قطر الغنية حيث لم تتجاوز النسبة 04% (معتز، 2012، صفحة 303)، وهذا ما ينم

عن وجود اختلالات كبيرة في التوزيع التي تشكل أهم الأزمات التي تعرفها الأنظمة السياسية العربية والتي تخلق لدى الفرد إحساسا بالتهميش يولد إحباطا نفسيا ويخلق السلوكيات العدائية لديه.

وقد بدى استغلال التنظيمات الإرهابية لهذا العامل بصورة كبيرة في ما يسمى بالمناطق العشوائية كما يحدث في منطقة سيناء بمصر، حيث تجد هذه الجماعات بيئة ملائمة للنمو لكون هذه المناطق تحوي أكبر نسب من الأمية وتعيش آفات اجتماعية خطيرة تجعل استقطاب الشباب أمرا سهلا فيها.

4-العوامل الثقافية والدينية (الانقسامات الطائفية وأزمة الهوية):

يلعب العامل الثقافي دورا مهما في تشكيل ثقافة العنف في المجتمع، فالإرهاب هو تجسيد مادي لأفكار متطرفة قد تكون سياسية أو دينية، وهو قد يعبر عن أزمة ثقافية قد تتجاوز حدود المجتمع خاصة في ظل العولمة التي تساهم في تدفق أنماط ثقافية متعددة تزيد من حدة الأزمة.

وفي هذا الإطار، فإن الحالة التي تعيشها المجتمعات العربية تعبر عن حالة أنوميا Anomie، وهي الحالة التي يفقد فيها المجتمع امتلاك المعايير والقيم التي تنظم التفاعل الاجتماعي، وتسود هذه الحالة في المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع أثناء عملية التنمية، وكلما طالت المرحلة الانتقالية كلما أدى ذلك إلى إضعاف بنية الثقافة والقيم، كما أن حدوث انقسام داخل الثقافة السائدة يؤدي إلى ظهور الانحرافات وتكاثر الثقافات الفرعية يؤدي إلى ضعف الثقافة العامة وانهيارها أو ظهور ثقافة مضادة حيث تصبح ثقافة ثورية كالأصولية لبعض الجماعات الإسلامية المتطرفة (علي، 1993، الصفحات 215-216).

إن هذه الحالة تتجسد في المجتمعات العربية التي لم تفصل في مسألة الهوية والتي وجدت نفسها في أزمة بعد زوال بريق القومية العربية والانتكاسات التي عرفتها الوحدة العربية، لتستغل التنظيمات الإسلامية الفراغ الهوياتي وتطرح نفسها كبديل من خلال الفكرة الدينية التي هي متجذرة في المجتمعات العربية وتجد لها صدى كبيرا خاصة لدى فئة الشباب التي تعيش فراغا روحيا وتفككا أسريا يساعد على استقطابهم.

ساهمت أزمة الهوية في ظل الثورات العربية في تأجيج الصراعات الطائفية التي استغلتها التنظيمات الإرهابية مثلما هو الأمر في العراق بين السنة والشيعة وكذلك في سوريا وحتى في ليبيا التي لعبت فيها التحالفات العشائرية دورا كبيرا.

كما كان للعولمة وتداعياتها السياسية من ضعف قوة الدولة واختراق سيادتها ومنافسة فاعلين آخرين لها حول ممارسة الضبط والسيطرة دور كبير في تأجيج الأزمة الثقافية، ومساعدة التنظيمات على الانتشار من خلال الثورة التي تعرفها وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا التي تعتبر من أهم عوامل انتشار الإرهاب العابر للحدود، حيث لعبت الشبكة العنكبوتية دورا بارزا في التعريف بالتنظيمات الإرهابية وشكلت وسيلة مهمة لها للتعريف بخطاباتها وعملياتها وعولمة نشاطاتها من خلال اعتمادها على جملة من المواقع والمكتبات التي تعرِّف بالفكر الجهادي.

5-عوامل خاصة بالجماعات الإرهابية:

وهي تتعلق بخصوصية كل تنظيم والبيئة التي ولد فيها وكذا الظروف المحيطة به على كافة المستويات، فالأزمة السورية أتاحت لتنظيم داعش السيطرة على المناطق الحدودية وجذب العديد من الجهاديين من الخارج للقتال في صفوفه، كما أن تحالفه مع مسلحي العشائر السنية واستيلائه على مساحات كبيرة من الأراضي العراقية وسيطرته على العديد من المدن العراقية قد وفر له مساحات لإقامة قواعد آمنة لإقامة المعسكرات وتدريب

المقاتلين وتوفير الموارد ومخازن السلاح التابعة للقوات المسلحة الحكومية، أضف إلى ذلك قوة مصادر تمويله وتعددها من خلال بيع النفط السوري والتمويل من طرف التنظيمات المحلية وتجارة الآثار والاستيلاء على المصارف والبنوك (بكر، 2014، الصفحات 92-94).

6-العوامل الخارجية:

لعب العامل الخارجي دورا بارزا في تنامي الإرهاب في المنطقة العربية كون هذه الظاهرة لطالما ارتبطت بسياسات الدول الكبرى في المنطقة وطريقة تفاعل النظام الدولي مع القضايا المحورية فيها خاصة منها القضية الفلسطينية.

إن النظام الدولي الحالي تعبير عن إرادة قليلة من الدول، وهو إذ يتعامل بازدواجية مع أهم القضايا الدولية وخاصة تلك التي تخص المنطقة العربية كالقضية الفلسطينية فهو ساهم ولا يزال في تأجيج مشاعر الكراهية، وتجلى ذلك منذ بدء الدعم الغربي لإسرائيل في 1967 والذي هو مستمر إلى غاية اليوم، وبعدها غزو الإتحاد السوفياتي لأفغانستان الذي أدى إلى هجرة الشباب العربي من أجل المقاومة تحت شعار الجهاد والذي ساهم في ظهور جماعات وجدت بيئة ملائمة للتمدد في ظل مساندة أمريكية وتبلورت منذ نهاية الحرب في تنظيم القاعدة التي جسدت الفكر الجهادي وشكلت جماعات في كل الأقطار العربية، ليشكل غزو العراق أهم صور التدخل الخارجي في المنطقة الذي ساهم في نمو العنف في العراق التي تشكل حاليا القاعدة الأساسية للتنظيمات الإرهابية بعد إعلان قيام دولة الخلافة الإسلامية فيها.

إن الثورات العربية خلفت فوضى وانفلاتا أمنيا كبيرا صاحبه تزايد في حدة الصراعات الطائفية والتي أضفت طابعا مذهبيا على الصراع وبدت معالمه من خلال التدخل الإيراني في المنطقة والذي يرتبط أيضا بمصالح القوى الكبرى، التي بدى تدخلها جليا في الأزمة السورية من خلال القوتين المتصارعتين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا (وحيد، 2016)،

وعليه فإن التدخل المتزايد للقوى الكبرى في المنطقة العربية زاد من تنامي الإرهاب ليعرف أكبر دعم دولي ضمني له في ظل الثورات العربية.

المحور الثالث: مظاهر تأثير الإرهاب على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية.

يعد الأمن والاستقرار من أهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية حاليا، وهو مرتبط أساسا بالقدرة في التحكم في الظاهرة الإرهابية التي امتدت جذورها في المجتمعات ومجابهة الإفرازات الناتجة عنها على كافة الأصعدة.

وتتجلى انعكاسات الإرهاب على أمن واستقرار المنطقة على المستويين التاليين::

أولا: المستوى السياسي والأمني.

1- تأجيج الصراعات الإثنية والطائفية.

من خلال تحالف تنظيم الدولة الإسلامية مع القبائل والطوائف السنية مقابل ممارسة العنف الشديد ضد الطوائف الأخرى في العراق خاصة منها المسيحية والأزيدية والتهجير القسري لها، إضافة إلى انتقال هذا التنظيم إلى لبنان الذي يمكن أن يشعل لهيب الحرب الطائفية خاصة مع عمل أحرار السنة على استهداف معاقل حزب الله، وإمكانية المواجهة الطائفية في المنطقة في ظل تنامي المد الجهادي السني مقابل الوجود الشيعي في هذه المناطق (وحيد، 2016).

2- تكريس تدخل الدول الكبرى في المنطقة:

تصاعد التصادم السعودي الإيراني في المنطقة وكذا تكريس تدخل القوى الكبرى وحلفائها كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وحتى تركيا، وما يقابله من تدعيم لجماعات إرهابية على حساب أخرى لخدمة أجندتها مما يشكل تهديدا إقليميا في المنطقة.

3- أزمة اللاجئين:

الفارين من الأوضاع الكارثية التي خلفتها الحروب في المنطقة وما انجر عنه من تغيرات ديمغرافية وتغير في البنى الاجتماعية للدول المستقبلة لهم، حيث تسببت الحروب في العراق وسوريا في 90 % من تدفقات اللاجئين العرب عام 2015، وبلغ عدد الفارين من سوريا 12 مليون و04 ملايين من العراق، وهو ما يمكن أن يؤثر على التركيبة الديمغرافية لدول الجوار وعلى التوازنات الطائفية بداخلها كلبنان والأردن. (يحي، 2015)

4- التنافس الجهادي في المنطقة:

بين تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وعمل كل طرف على تكريس وجوده في أرض الميدان، مما يعني استخدام وانتشار أكبر للعنف وتزايد عملية الاستقطاب وزيادة انتشار تجارة الأسلحة والجريمة المنظمة.

5- تأجيل التحول الديمقراطي:

يعتبر الاستقرار السياسي من أهم متطلبات التحول الديمقراطي لما يقدمه من ضمانات أمنية وسياسية واقتصادية لسيرورة العملية السياسية، فالاستقرار السياسي قائم على التداول السلمي على السلطة اعتمادا على انتخابات حرة ونزيهة، إضافة إلى غياب العنف والنزاعات الداخلية، وهو الأمر الذي تفتقده معظم الدول العربية.

فبعد قيام الانتفاضات الشعبية في أنحاء الوطن العربي مطالبة برحيل الأنظمة الاستبدادية لجأت بعض الأنظمة السياسية إلى تجسيد بعض المطالب الشعبية كما حدث في مصر وتونس، مقابل أنظمة أخرى عرفت إنفلاتا أمنيا وصراعات داخلية حادة لا تزال تعصف بمصير هذه الأنظمة وشعوبها كما حدث في سوريا واليمن وليبيا والعراق، كما أن ذات الأنظمة التي تعاملت باعتدال مع المطالب الشعبية انقلبت بعد فترة على

التجربة الديمقراطية وأعادت إنتاج نفس النظام السياسي لما قبل الثورة كما حدث في مصر..

وعليه فإن الأنظمة السياسية العربية عرفت انقلابا على المطالب الشعبية وانفلاتا أمنيا تكرس من خلال تزايد معدلات العنف وانتشار واسع للجماعات الإرهابية على رأسها تنظيم داعش الذي قدم صورة مشوهة لنموذج الدولة الإسلامية، وزاد من تعميق إشكالية الإسلام السياسي، وأعطي شرعية للمتهجمين على الإسلام والواصفين له بأنه دين العنف والهمجية، وهو ما ساهم في غلق باب المشاركة في السلطة مستقبلا أمام الحركات الإسلامية المعتدلة من منطلق أنها السبب فيما يحدث من فوضى حاليا، خصوصا بعد فشل النموذج الإسلامي في مصر بعد الثورة.

إن انتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية يجعل من تحقيق الاستقرار أمرا صعب المنال وبالتالي يؤجل مشروع التحول الديمقراطي إلى أجل غير معلوم.

ثانيا: المستوى الاقتصادي.

تزايدت الأوضاع الاقتصادية سوءا في المنطقة العربية في ظل تزايد الأعمال الإرهابية، فانخفضت نسب النمو وزادت معدلات البطالة التي بلغت في 2014 في سوريا واليمن وتونس 48%, 17%، 16% على التوالي، واستمرت الأوضاع على ما عليه خصوصا في بلدان الربيع العربي غير أن القطاع الذي تضرر أكثر هو قطاع السياحة الذي يشكل أهم مصادر تمويل اقتصاداتها، فالإرهاب أثر على معدلات تدفق السياح ومداخيل السياحة التي تراجعت من 50% إلى 70% من العام 2012 و2013.

وقد كشفت إحصائيات وزارة السياحة أن عدد السياح الوافدين على تونس تراجع بنسبة 17.9% في العام 2015، و20% في مصر، كما أن بيانات البنك الدولي أشارت أن عائدات السياحة في دول الربيع العربي (مصر واليمن وليبيا سوريا) قد وصلت في العام

2010 إلى 24.5 مليار دولار لكنها انخفضت نتيجة الأعمال الإرهابية إلى 41% (العمران، 2015). أضف إلى ذلك تأثير الأوضاع الأمنية المتردية على قطاع الاستثمار.

في الأخير يمكن القول إن الاستقرار الأمني والسياسي هو السبيل الأوحد لتحقيق النمو الاقتصادي في المنطقة العربية ومجابهة التحديات الاجتماعية التي تعرفها على كافة المستويات.

الخاتمة:

تمثلت أهداف المجتمعات العربية التي ثارت ضد أنظمتها في تحقيق الانفتاح السياسي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الانقلاب على هذه الأهداف نتج عنه تكريس ظاهرة العنف التي بدت تجلياتها في تزايد نشاط الجماعات الإرهابية.

وعليه، فإن الانقلاب على مكاسب الثورات العربية وما انجر عنه من سوء للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى دور وسائل الإعلام والثورة التكنولوجية والتدخل الأجنبي في المنطقة شكلت في مجموعها أهم الأسباب التي ساعدت التنظيمات الإرهابية على الانتشار والتوسع وتجاوز الحدود في ظل الانفلات الأمني الكبير الذي شهدته الدول التي احتوت هذه التنظيمات كالعراق وسوريا.

وقد كان لظاهرة الإرهاب تداعيات سلبية على المنطقة العربية خاصة ما تعلق منها بتكريس الصراعات الطائفية والإثنية والتي اتخذت منها الدول الكبرى وسيلة لتكريس أجنداتها في المنطقة،وتأجيل مشروع التحول الديمقراطي إلى أجل غير معلوم، أضف إلى ذلك انهيار اقتصادات الدول التي تنشط فيها التنظيمات الإرهابية وبروز أزمات اجتماعية شكلت خطرا على الأمن الهوياتي والتماسك الاجتماعي كأزمة اللاجئين التي تحولت إلى أزمة عالمية ذات تداعيات إنسانية وسياسية واجتماعية بالغة الخطورة.

وانطلاقا من تشخيص أسباب انتشار الإرهاب في المنطقة العربية وأهم تداعياته نستخلص أن نفوذ الجماعات الإرهابية اقد ارتبط بفشل الثورات العربية في تحقيق مطالبها مما شكل بيئة خصبة لانتشار العنف الذي تغذى من الغضب الشعبي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لهذا الفشل، كما أن اعتماد هذه الجماعات على العنف بشكل موسع قد زاد من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وأدى إلى انفلات أمني يصعب معه القضاء على هذه الجماعات .

وعليه، فإن المجتمعات العربية بما تتضمنه من أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني وأنظمة سياسية مطالبَة بأن تلعب الدور المنوط بها، ولأن الإرهاب فكر قبل أن يكون ممارسة فإن الحلول العسكرية والأمنية غبر كافية، وإنما يجب التركيز على:

- الاهتمام بالشباب الذي يشكل وقود الجماعات الإرهابية.
- الاهتمام بالتعليم لنشر الوعي.
- نشر الأفكار الدينية الصحيحة خاصة ما تعلق منها بفكرة الجهاد التي لطالما سعت الأنظمة العربية إلى تغييبها.
- تغيير طريقة تعامل وسائل الإعلام خاصة منها القنوات التلفزيونية مع الظاهرة الإرهابية، بحيث تجعل من أدواتها وآلياتها الاتصالية وسيلة لمكافحة ومحاربة الإرهاب وليس للترويج لأفكاره وعملياته.

قائمة المراجع:

1. القصص. (الآية 32). القرآن الكريم.
2. أبي بكر الدسوقي. (2014). إشكاليات الإنتقال في أجيال العنف. السياسة الدولية، 71-68.
3. العياشي وقاف. (2006). مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون. الجزائر: دار الخلدونية.
4. تنظيم الدولة الإسلامية. (11 أكتوبر, 2014). موقع الجزيرة: http:www.aljazeera.net

5. خليل حسين. (2012). ذرائع الإرهاب الدوليفي الشرق الأوسط الجديداحتلال العراقوأفغانستان والعدوان على غزة ولبنان. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

6. خميس حزام والي. (2003). إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

7. رضوان أحمد، شمسان الشيباني. (2006). الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي- دراسة تحليلية. القاهرة: مكتبة المدبولي.

8. سلامة معتز. (2012). أداء الاقتصاديات العربية، التقرير السنوي: الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

9. عامر العمران. (2015). الارهاب وأثره على السياحة في دول الربيع العربي (دراسات)، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية: http://www.rawabetcenter.com

10. عبد الحميد معتز محيي. (2014). الإرهاب وتجدد الفكر الأمني. المملكة الأردنية الهاشمية: دار الزهران للنشر والتوزيع.

11. عبد الغني عماد. (2013). الحركات الإسلامية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

12. عبد المجيد وحيد. (19 1, 2016). دور القوى الكبرى في تنامي ظاهرة الإرهاب. السياسة الدولية (303) http:www.siyassa.org

13. علي بكر. (2014). العنف في العراق وصعود النمط الداعشي. السياسة الدولية، 90-95.

14. علي يوسف شوكري. (2008). الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

15. ليلة علي. (1993). الأبعاد الثقافية للأمن القومي العربي. القاهرة: مركز الدراسات والبحوث العربية.

16. محمد بن أبي بكرعبد القادر الرازي. (1962). مختار الصحاح. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

17. محمد مسعود قيراط. (2011). الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجية مكافحته. مقاربة إعلامية. السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

18. مهى يحي. (2015). اللاجئون وصناعة الفوضى الاقليمية العربية (دراسة)، مركز كارينغي للشرق الأوسط: http:// www. Carenegie-mec.org.

19. ناهد حسين علي الأسدي. (2014). ربيع الثورات العربية أسبابه وتحولاته. عمان: مجدلاوي للنشر والتوزيع.
20. يوسف محمد الصواني. (2013). التحديات الأمنية للربيع العربي: من اصطلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن. المستقبل العربي، 33-21.